اقتصاد

فوق الطاولة

حان وقت الغاز

علي محمود هاشم

بأسرع مما هو متوقع، ستبدأ عمليات استكشاف الغاز في البر والجرف البحري السوريين الشهر القادم.

هذا الموعد الذي أعلنه وزير النفط قبل أيام، يمكن عدّه وفق لائحة الأهداف التي تقف وراء الحرب على سورية، أبرز عناوين فشلها وأبلغ مؤشرات إخفاقها في ضبط حسابات بيدرها عبر تقسيم حقلها.

بشكل رسمي، هي المرة الأولى التي تعلن فيها الحكومة جزئيا عن حجم ثروتنا الوطنية من الغاز الطبيعي قبالة الشواطئ السورية، وزير النفط وفي سياق إعلانه عن قرب مرحلة التنقيب البحري والبري، قدّر احتياطيات آبار شمال دمشق بـ٢٠ مليار متر مكعب تكفي لسد احتياجاتنا خلال ٣ سنوات، تبعا لمعدلات الاستهلاك الحالية، إلا أنه، حسب قاموس المفردات الذي استند إليه في بيانه عقب جلسة الحكومة الأسبوع الماضي، فهذه الاحتياطيات المعلنة لا تكاد تذكر قياسا بما لم يعلنه عن مخزونات الجرف البحري التي آثر التلميح بأنه «يكفي أن نعرف أنها منطقة مأمولة جداً».

من نافذة الغاز، ثمة ما يدعو «للتفاؤل جدا» حيال نهاية الحرب على سورية، بعض ملامح صراع الطاقة وممراتها في مياه المتوسط وجواره، إلى جانب بعض الزيارات (التجارية) الأوروبية اللافتة إلى سورية، تشير إلى أننا ولجنا مرحلة ما بعد الصراع المسلح على الطاقة وممراتها، حيث صراع الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

على هامش (الحلول) العالمية التي يرجح أنها باتت قاب قوسين أو أدنى، هنالك ما يجب عمله على الصعيد المحلي، في الشق الطاقوي، يستوجب الأمر صياغة رؤية داخلية لمسارات استثمار هذه الثروة «المأمولة جداً».

بطبيعة الحال، هنالك التصدير التقليدي الذي تصطف عبره فيه ثرواتنا الغازية –مسبقا– ضمن جبهات صراع أشمل على الأسواق يتوقع أن تتزايد حدته مع ولادة الولايات المتحدة الأمريكية كأحد الموردين العالميين بالتزامن مع الانطفاء المتواتر للآبار الأوروبية، وتبدلات مستقبلية محتملة تنتظر الموردين التقليديين في الخليج العربي.

الواقعية تفرض الاعتراف بأننا لا نمتلك ذراعا طويلة لصياغة الموقف التجاري لثرواتنا الطاقوية خارج الحدود حيث تتزايد مصاعب التسويق بالفعل، وهذا الأمر يلقي بظلاله على تجارة الغاز والنفط السوريين جراء البيئة اللوجستية المحلية الضعيفة التي تتطلب توظيفا ضخما للاستثمارات فيما يسمى (أنشطة المنبع).

هذه البيئة المتربصة بتجارتنا الطاقوية المرتقبة خارجا، قد تشكل فرصة حقيقية لصياغة قنوات تسويق محلية تتمتع بالجاذبية التنموية لثروتنا الغازية (الواعدة جداً)، وكذا النفطية التي ترجح –بشكل متناسب– ضخامة احتياطياتها حتى وإن اقتصرت مخزوناتها على السوائل المصاحبة للغاز.

لحسن الحظ، تعمل الحكومة اليوم على مشروعين متصلين عضوياً بمستقبل الاستثمار الحكومي والخاص: أولهما قانون الاستثمار الجديد الذي تناقشه الحكومة حالياً، وثانيهما مشروع إصلاح القطاع العام الذي تجهد اللجان الحكومية في البحث عن عناوين ملطفة لمفرداته تقليصاً لوقعها الاجتماعي المتوقع.

لجهة قانون الاستثمار، فلربما يمكن استنساب فكرة تضمينه فقرات خاصة بتحفيز (ودعم) الصناعات النفطية على اعتبارها قاطرة انسيابية لمختلف أشكال ومطارح الاستثمار الأخرى، وخاصة أن البيئة السورية تستبطن معظم الاحتياجات التي يتطلبها هذا النوع من الصناعة بدءا بالتخصصات العلمية، إن حصل الأمر بطريقة مناسبة فإنه سيسهم بتحقيق قفزات نوعية كبيرة في إعادة الإعمار وفق ما تستحقه الجغرافيا السورية كحجر زاوية اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط.

الأمر ذاته يسري على مشروع إصلاح القطاع العام الصناعي الذي بدأت تلوح على محياه علامات الإنهاك التنظيمي، حيث يمكن للثروات الطاقوية أن تلعب دوراً كبيراً في بلورة بعض جوانبه وتخفيف المنعكسات المحتملة لتطبيقه، عبر المضي قدما في تطوير الصناعات النفطية واللوجستية المرتكزة على خدمات الطاقة، وهذا الأمر ينسجم كليا مع المقترحات التي قدمتها هيئة تخطيط الدولة وشددت عبرها على تفرغ الاستثمار الحكومي للقطاعات الإستراتيجية.

فالصناعات البتروكيمياوية مثلا، وبعد وضع تصورات متماسكة لمستقبلها، يمكن أن تضمن للحكومة دوراً مديداً كلاعب أساسي في قطاع ذي أهمية بالغة ويؤسس لتنمية قدرتها على التوجيه الأعلى للاستثمار، كما يضع بين يديها مفاتيح حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات المستقبلية المحتملة.

حل عصر الغاز، هذه الثروة التي منعت سورية، كما غيرها الكثير، من استخراجها لردح طويل من الزمن، ومن الآن فصاعداً سيكون لها أثر كبير في مستقبل الأجيال الحالية والقادمة، وعلى الحكومة الحالية أن تؤسس لذلك المستقبل بشكل جيد.

رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية لـ«الوطن»:

٥ مليارات ليرة من المال العام استردت هذا العام بزيادة ٢٥ بالمئة عن العام الماضي

عبد الهادي شباط

صرّح رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية محمد برق لـ«الوطن» بأن هناك تعديات على المال العام وخرق لبعض القوانين والأنظمة عبر استغلال بعض الثغرات مما يتطلب من الجهاز حالة واسعة من المتابعة والتدقيق والرقابة الفاعلة والعمل على تجفيف منابع الفساد.

جاء ذلك على هامش فعاليات المؤتمر السنوي الثالث للجهاز والذي بدأ أمس، ويستمر على مدار يومين في مكتبة الأسد بدمشق، وقد اتخذ شعار له «تعزيز دور الجهاز المركزي في حماية المال العام»، علماً بأن أغلب الجلسات كانت مغلقة.

وفي حديث لـ«الوطن» بين برق أن المؤتمر الذي يحضره مدراء الفروع والإدارات المركزية ومعاونوهم ورؤساء الأقسام يتجه لمراجعة النظام الداخلي المعمول به في الجهاز وتقديم مقترحات لتطويره إضافة لإعادة النظر بتفصيلات المرسوم ٦٤ لعام ٢٠٠٣ بما يتوافق مع متطلبات العمل الحالية وتحديث آليات عمل الجهاز وتحسين جودة الأداء.

وبين برق أنه من أهم التساؤلات التي طرحها المشاركون في المؤتمر هي أين نحن الآن كجهاز رقابي وأين يجب أن نكون، موضحاً أنها مرحلة تقييمية لكل الإدارات المركزية والفروع في المحافظات وأنه لابد من معرفة كيف يمكن أن يؤدي الجهاز دوره وما طبيعة العلاقة مع الجهات العامة الأخرى، وأنه لابد أن تكون للجهاز رؤية مختلفة خلال المرحلة المقبلة التي تشتمل على إعادة الإعمار خاصة أن الأمم المتحدة تبنت مشروع التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والذي تلعب الأجهزة الرقابية دوراً مهماً فيه خاصة أن الجهاز المركزي للرقابة المالية يمثل أحد أهم هذه الأجهزة وله تصنيفات عدة محلية وعربية.

وحول كيفية قياس أثر الجهاز المركزي في الحفاظ على المال العام بين برق أنه لا يمكن قياس هذا الأثر فقط من خلال المبالغ والأموال المكتشفة والمستردة لأن ذلك لا يستطيع قياس حجم عمل الجهاز، والذي يعمل ضمن خطة سنوية ودورية في الرقابة على الجهات العامة، خاصة وأن الرقابة والمفتشين حاضرون في كل الجهات العامة وغالباً ما يسهم وجود المفتش كعامل وقائي في الحفاظ على المال العام والتعدي واختلاس مليارات الليرات.

أموال مستردة

وحول بعض الأرقام التي تمثل دلالات على عمل الجهاز لجهة الأموال المكتشفة والمستردة بين برق أن حجم هذه الأموال تجاوز خلال العام الماضي ٧,٦ مليارات ليرة في حين تجاوزت هذه الأموال منذ بداية العام الجاري ٥ مليارات ليرة وهو ما يمثل زيادة بمعدل ٢٥ بالمئة عما كانت عليه الأرقام لمثل هذه الفترة من العام الماضي، كون الأشهر الأخيرة في السنة عادة ما تحمل عائدات الكثير من القضايا التي يعمل عليها الجهاز على مدار الأشهر السابقة.

كما بين أنه خلال الفترة القادمة يتجه الجهاز للتركيز في عمله ضمن الجهات العامة وفق الأهمية النسبية لخطط هذه الجهات وحجم أعمالها وقيمها المالية، مبيناً أن الجهاز يعمل على الرقابة اللاحقة والرقابة المسبقة كما هو معمول به في قطاع التأشير في حين تمثل الرقابة اللاحقة القطاع الاقتصادي والإداري وانه يتم الاعتماد على العينات وانه في حال وجود خلل يمكن التوسع في هذه العينات لنسبة ١٠٠ بالمئة في أعمال التدقيق.

وحول أهم الصعوبات التي تعترض عمل المفتشين في الجهاز بين برق أنها تتمثل في التعويضات المالية التي يتقاضاها المفتش، خاصة وأن حجم العمل الواسع لدى الجهاز المركزي وطبيعة القضايا التي يعالجها تفوق عدد المفتشين العاملين حالياً لدى الجهاز خاصة أن ملاك الجهاز المركزي لا يتجاوز ٩٠٠ مفتش فني يعملون حالياً في مختلف الإدارات والفروع وهو الأمر الذي يحتم على المفتش العمل أكثر من حجم العمل المطلوب منه وبالتالي لابد أن يقابل ذلك تعويضات مالية مناسبة خاصة أن الجهاز يعمل على تحصين المفتش عبر تحسين الأجور والتعويضات التي يتقاضاها.

وبين أنه تم تقديم دراسات لرئاسة الوزراء بذلك وتمت مناقشتها والتوافق على الكثير منها بما يخدم مصلحة العمل ويحسن الأداء العام للجهاز المركزي، متوقعاً تحقيق زيادة في تعويضات المفتش لتصبح ١٠٠ بالمئة إضافة لعلاوت أخرى قد تشمل المكافآت والحوافز.

كما بين برق أن هناك جملة من متطلبات العمل والمستلزمات الأساسية التي يحتاجها عمل الجهاز تمت مخاطبة رئاسة مجلس الوزراء بها وقد تم التوافق على تأمينها.

العلاقة مع الهيئة

وعن العلاقة مع هيئة الرقابة والتفتيش بين برق أنه ليس هناك أي خلافات مع الهيئة وإنما قد يحدث بعض التقاطعات في العمل يتم التفاهم حولها وأن هناك مقترحاً لدى الجهاز لوضع حدود فاصلة بين عمل الجهاز والهيئة، علماً بأن هناك خطة تنسيق قديمة بين الجهاز والهيئة تعمل على تنظيم مثل هذه القضايا وتضبطها ومنها أنه لا يجوز أن تحقق الهيئة في قضية يعمل عليها الجهاز والعكس صحيح.

هذا ما حفز لطرح سؤال على رئيس الجهاز حول المنافسة والسبق في التحقيق ببعض القضايا المهمة، ليؤكد برق أن العلاقة منظمة وغالباً ما يتجه الجهاز للعثور على المخالفات والتعديات على المال العام عبر أعمال التدقيق التي يكشف من خلالها الكثير من الثغرات والتجاوزات إضافة لمعالجة الشكاوى التي تصل إلى الجهاز ومتابعتها والتحقق منها.

وفي العلاقة مع المالية بين برق أن الجهاز يمارس دوراً رقابياً في المالية ضمن دوره الرقابي على الجهات العامة وأن العديد من المذكرات التي تصدر عن الجهاز يمكن مناقشتها وللجهات العامة والأفراد الحق في الرد على هذه المذكرات وإبداء الرأي وأن باب رئيس الجهاز مفتوح أمام الكل رغم أن مذكرات الجهاز المركزي تبنى وفق الأصول القانونية والثبوتيات والقرائن التي تدعم هذه المذكرات.

ومن أهم المقترحات التي يعمل عليها المؤتمر معالجة حالة التراكم لدى الجهاز المركزي خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة في مختلف الفروع والمحافظات والتي قدر نسبتها رئيس الجهاز خلال هذه السنوات بنحو ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة، معتبراً أنها تعود في أغلبيتها لظروف خارجة عن إرادة الجهاز المركزي والجهات العامة خاصة أن العديد من الأصول التابعة لبعض الجهات العامة فقدت بفعل ظروف سنوات الأزمة.

- لا خلافات مع هيئة الرقابة والتفتيش ونعمل على وضع حدود فاصلة في العمل
- ٩٠٠ مفتش في سورية ونطالب بتعويضات ١٠٠ بالمئة

معاون وزير الإسكان لـ«الوطن»:

حلّ ٣٣ جمعية سكنية ودمج ١٠ منذ بداية العام

صالح حميدي

كشف معاون وزير الأشغال العامة والإسكان عبد القادر فهيم لـ«الوطن» عن حلّ ما يقارب ٣٣ جمعية سكنية على مستوى المحافظات منذ بداية العام الحالي (٢٠١٨) وحتى الأسبوع الماضي، مبيناً أن الوزارة تتابع الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة بحق الجمعيات التي تنطبق عليها موجبات الحل والتصفية باستمرار.

وأوضح أن قرار حل الجمعية يتضمن تسمية لجنة تصفية قانونية برئاسة مفتش حسابات قانوني وعضوية أعضاء من اللجنة وذلك للحفاظ على أموال الأعضاء.

وعلى صعيد دمج الجمعيات بين فهيم أن عمليات الدمج شملت حوالي ١٠ جمعيات منذ بداية العام، مشيراً إلى أن إجراءات الدمج قد تستغرق بعض الوقت على اعتبار أن القانون اوجب موافقة الهيئة العامة للجمعية التي ستدمج بها الجمعية الأخرى، إضافة لبعض الإجراءات القانونية والإدارية الأخرى التي أوجبها القانون.

ولفت فهيم إلى أنه وبهدف حصر نشاط الجمعيات التعاونية السكنية في إشادة المساكن للسكن فقط دون الأبنية والمشاريع الاصطيافية فقد انخفض عدد الجمعيات التعاونية للسكن والاصطياف بمقدار ٦٢٧ جمعية رفعت عنها صفة الاصطيافية وأصبحت جمعيات تعاونية سكنية فقط وتم تكليف الأعضاء المنتسبين لهذه الجمعيات بغاية الاصطياف بمراجعة وزارة السياحة لتأسيس جمعيات لديها وتتم المتابعة مع باقي الجمعيات ذات الهدف المزدوج من سكن واصطياف لتحديد مهامها بالسكن فقط.

أما في مجال مراقبة الوزارة والاتحاد العام لعمل الجمعيات التعاونية السكنية فقد تم في العام ٢٠١٧ تعيين ٧٤ مجلس إدارة مؤقتاً في حين تم تعيين ٩٠ مجلس إدارة مؤقتاً خلال الفترة الماضية من العام ٢٠١٨.

وعلى صعيد تدقيق واقع الجمعيات التعاونية السكنية لفت معاون وزير الأشغال العامة إلى انه وبعد التدقيق بواقع مجالس إدارات الجمعيات أن الغالبية تتوافر لديها الإمكانيات المالية والإدارية والخبرة الإدارية والكفاءة اللازمة للقيام بالمهام المطلوبة منها إذا ما توافرت لها الأراضي والقروض اللازمة، باستثناء ١٥١ جمعية منها والتي لابد من معالجة أوضاعها عبر حلها وتصفيتها لعدم إمكانية استمرارها لأسباب مختلفة منها ١٢ في اللاذقية و٨ في درعا و١٧ في الحسكة و٢ في حلب و١ في حماة و٤٢ في دمشق و٣٦ في حمص و٣٣ في ريف دمشق.

وهناك ٢١ جمعية سكنية لديها مشاريع ولا يمكن حلها ويمكن دمجها مع جمعية أو أكثر منها ١٠ في اللاذقية و٣ في درعا و٤ في الحسكة و٣ في القنيطرة و١٠ في حماة و١١ في دمشق و٢٠ في حمص.

علما أن عدد الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها انخفض من ٢٦٨١ جمعية وفق الاحصائيات السابقة لما قبل الأزمة إلى ٢٥٣٣ جمعية لغاية نهاية الشهر الخامس من العام الجاري، منها ١٣٤٥ جمعية تعاونية سكنية و١١٥٨ جمعية تعاونية سكناً واصطيافاً و٣٠ جمعية اصطيافية، بينما ارتفع عدد الأعضاء في هذه الجمعيات من ٨٩٩٠٣ أعضاء إلى ١٠٧٤٠٥ أعضاء خلال الفترة ذاتها، منهم ٧٢٠٠٧ من الأعضاء المنتسبين و١٣٤,٤٣ من الأعضاء المكتتبين والمخصصين و٢١٩٠٤ أعضاء مستلمين لمساكنهم.

الأردن ترفض دخول ١٠ برادات محملة بالتفاح والعنب فصُدّرت إلى العراق

«الجمارك» تضبط مشروبات الطاقة التركية تحت صناديق البندورة

الوطن

رفض الجانب الأردني دخول نحو ١٠ برادات محملة بالتفاح والعنب كانت تحمل إجازات تصدير نظامية وتتجه للسوق الأردنية، وذلك بناء على ترتيبات تجارية مسبقة، وذلك بحسب ما علمت به «الوطن».

وفي محاولة للتوسع بالمعلومات حول القضية، وسط عدم تعاون مسؤولي الجمارك في نصيب بتزويد «الوطن» بالمعلومات الكافية، فقد تبين من مصادر مطلعة على العمل الجمركي في نصيب أن سبب رفض إدخال البرادات كما قدمه الجانب الأردني هو مخالفة البضاعة المحملة بالبرادات (التفاح والعنب) للمواصفات المحددة، في حين علّق أحد المصدرين لهذه الفواكه في اتصال هاتفي مع «الوطن» أن المبررات غير دقيقة وأنه تم الالتزام بالمواصفات المطلوبة، وقد تم إعادة توجيه إجازة التصدير للعراق وتصدير هذه الكميات من التفاح والعنب التي توقفت في نصيب للعراق عبر إدخال البرادات للأراضي الأردنية ومن ثم إيصالها للعراق.

ورغم نفي جمارك نصيب في أوقات سابقة لحالات التهريب عبر الحدود مع الأردن إلا أن لسان الشارع في درعا يتحدث بغير ذلك عبر المشاهدات المباشرة لحالات التهريب عبر السيارات الأردنية وحالة الغلاء التي تتسبب بها زيادة الطلب على العديد من المواد وفي مقدمتها اللحوم وزيت الزيتون الذي أكد صاحب متجر لبيع هذه المادة بالجملة أن سعر صفيحة زيت الزيتون ارتفعت خلال الأيام الماضية لنحو ٥ آلاف ليرة بسبب زيادة الطلب وتهريبها عبر أكياس في السيارات المتجهة للأسواق الأردنية مستغلين حالة الفارق السعري بين زيت الزيتون السوري وسعره في السوق النظيرة في الأردن، هذا إضافة للعديد من المواد التي تحركت أسعارها جراء تهريبها، وسط حالة من التراخي في ضبط هذه الظاهرة والتعامل معها بحزم.

وكانت جمارك نصيب صرحت في وقت سابق بضبط عدة قضايا تهريب منذ فتح المعبر لتهريب مادة زيت الزيتون ومصادرتها والتعامل معها وفق الإجراءات والقوانين المعمول فيها معتبرين أن مثل هذا العدد البسيط لا يمثل مؤشراً لظاهرة تهريب لزيت الزيتون، وأن هناك قضايا أبسط تم تسجيلها لتهريب بعض أنواع الدخان وتم ضبطها والتعامل معها فوراً.

وفي الإطار الجمركي ذاته كشف مصدر في «الجمارك» لـ«الوطن» عن ضبط شاحنتين تحملان صناديق البندورة، وبعد إجراء عمليات التفتيش بناء على التحريات والمعلومات المسبقة حول الاشتباه بحمل مهربات ضمن الشاحنتين تم ضبط أكثر من ٢٠٠ صندوق من مشروب الطاقة التركي المهرب تحت صناديق البندورة وهو ما استدعى احتجاز الشاحنات ومصادرة المواد المهربة وتنظيم قضية بالواقعة وأنه يجري العمل على فحص عينات من مشروب الطاقة ومعرفة مدى سلامة هذه المشروب والمواد المكونة له.

وبين المصدر أنه تم تنظيم العديد من قضايا التهريب المثيلة لهذه من مشروبات الطاقة حيث تدخل معظم هذه المشروبات عبر المناطق الشمالية وغالباً ما يكون مصدرها تركياً، حيث يعمل على ذلك مجموعة من الوسطاء والمهربين لإدخال هذه المشروبات التي تلقى رواجاً في الأسواق المحلية بين شريحة الشباب، منوهاً بأن الجمارك تتشدد في التعامل مع مختلف المهربات وفي مقدمتها المواد الغذائية ومنها هذه المشروبات لما لها من أثر مباشر على سلامة المواطن خاصة أن هذه المشروبات تأتي بطرق غير مشروعة ولا تخضع للرقابة أو المعايير المحددة وبالتالي لا يمكن الركون لسلامة هذه المشروبات المهربة في السوق المحلية.